

## مقدمة

ليست هذه الدراسة محاولة لتفسير القرآن الكريم تفسيراً لغوياً وأدبياً، وليست محاولة أخرى للكشف عن إعجاز القرآن إعجازاً لغوياً أو أدبياً. فإذا صادف القارئ في هذه الدراسة تفسيراً غير مألوف لأحد الألفاظ أو التراكيب، أو صادف القارئ ظاهرة تنم عن الإعجاز اللغوي لأساليب القرآن الكريم، فإن المؤلف لم يقصد إلى الكشف عن ذلك قصداً، ولا ادعى لنفسه مكان المفسر ولا موقف الباحث في الإعجاز. فلقد كان اهتمام المؤلف منذ البداية متجهاً إلى الغايات العملية التي أملت عليه أن يغشى ساحة القرآن متأملاً بعين اللغوي وقلب الأديب ما اشتمل عليه بناء النص القرآني من مباني اللغة ومعاني الأدب. لقد مضى على المؤلف معظم عمره وهو يقرأ القرآن خاشعاً لجلاله مستمتعاً بجماله، دون أن يتوقف كثيراً ليسأل نفسه عن سر هذا الجلال ومجلى ذلك الجمال، وربما تريت - في القليل النادر - عند هذه العبارة أو تلك فقبل فيها ما سبق إليه الدارسون من قول في الأسباب الداعية إلى الإحساس بالجلال والجمال. ثم شاء الله جلّت قدرته أن يوفقني للقيام بهذا العمل من خلال ارتباطي بالعمل في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - إذ كلفت إنشاء قسم من أقسام هذا المعهد يسمى قسم التخصص اللغوي والتربوي، وأن أكون مشرفاً على هذا القسم ورئيساً له، فكان أول ما قمت به لأداء هذه المهمة أن أحدد مقررات الدراسة في هذا القسم، وأن أطلب معونة بعض الزملاء لوضع مفردات المقررات، وأن أتولى بنفسى أمر مادة «دراسات لغوية وأدبية في القرآن»، فأحدد موضوعاتها وأقوم بتدريسها.

والمعلوم أن طلاب المعهد بعامة هم من غير الناطقين بالعربية بحكم النشأة، فهم

من أبناء الشعوب الآسيوية والأفريقية وقليل منهم من الشعوب الأوروبية أو الأمريكية، وكانوا جميعا من المسلمين، كما يفهم من إقامتهم بمكة المكرمة. وكان من المطلوب لمادة دراسية تخاطب هؤلاء الطلاب أن تعد لهم فى مذكرات تنزع إلى البساطة فى التعبير، وانتقاء ما يتيسر فهمه على الطلاب من ظواهر اللغة ولمحات الأدب. ولقد كانت المذكرات المشار إليها مختصرة ضامرة الحجم، فيها من الشواهد أكثر مما فيها من نتائج البحث، ولكنها مع ذلك كانت لصاحبها شعاعا هاديا يرشده إلى ثراء هذا الحقل القرآنى، ويعدّه بالعطاء الجم ويزعه أن يشمر عن ساعديه، ويبدأ الجهد من جديد على نطاق أوسع، وفى مجال أرحب. وهكذا أمسكت بالمصحف الشريف لأقرأه قراءة متأنية ولأقيد ملاحظاتي اللغوية والأدبية على حواشى صفحاته، تمهيدا لما يتبع ذلك من الجمع والتبويب. وهكذا كانت مقاصد الدراسة فى بدايتها عملية الطابع تسعى إلى التعليم والتطبيق لا إلى العلم والنظر. ثم تحولت المقاصد بعد ذلك إلى الطابع العلمى بإغراء الثراء الذى بدأ فى تركيب القرآن وأسلوبه، فلم يجد المؤلف لنفسه منصرفا دون الولوج إلى رحاب القرآن راجيا من الله التوفيق، وجاعلا عمله هذا قربانا فى ساحة القرآن.

\* \* \*

سوف يصادف القارئ أثناء اطلاعه على هذه الدراسة بعض المصطلحات التى ربما استدعت شيئا من الإيضاح، ولهذا أعمد إلى محاولة إيضاحها فى السطور التالية. إن غموض المصطلح لهو آفة القراءة والفهم، وكثيرا ما تضيع الفائدة من قراءة القارئ الجاد لأنه ترك مع المصطلحات ليستخرج معانيها بذكائه الشخصى من قرائن السياق إن وجدت القرائن. فإذا لم توجد القرائن الدالة على المعنى المراد لم يفلح الذكاء فى إدراك المراد. ولقد حاولنا أن نجنب القارئ هذه النتيجة من خلال تحديد المصطلحات، وفيما يلى بعض المصطلحات التى تستحق الشرح والإيضاح:

١- **العبنى أو البنية** : كل ما أفاد معنى لغويا فهو مبنى (\*) ولو كان حرفا زائدا معنى أو حرفا من حروف المعانى أو ضمير شخص أو إشارة أو موصولا أو أداة أو صيغة صرفية أو نمطا من أنماط الجمل، أما مازاد من الحروف لغير معنى - كآلف فاعل وواو

(\*) انظر اللغة العربية معناها ومبناها للمؤلف.

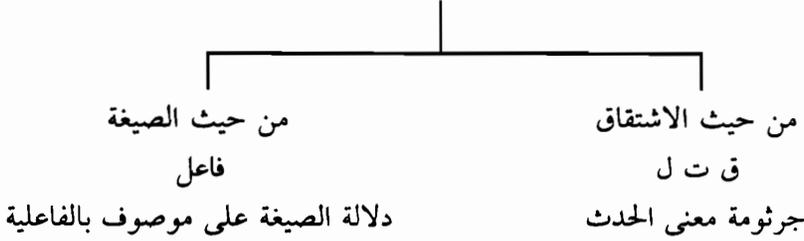
مفعول - فلا يعد من المباني. وقد درج النحاة على إضافة المبنى إلى المعنى، فقالوا تاء الافتعال، وها التنييه، ونون التوكيد، وسين الاستقبال، وضمير الغيبة، وصيغة المضارع. كما وصفوا المبنى بقولهم الدال على كذا كقولهم: السين والتاء الدالة على الطلب، و«انفعل» الدالة على المطاوعة، و«افتعال» الدالة عن الاتخاذ، وهلم جرا. فإذا نظرنا إلى عبارة: «فسيكفيكمهم» وجدنا الفاء تدل بحسب ما قبلها، ثم وجدنا سين الاستقبال، وياء المضارعة، وكاف المخاطب، و«هم» الدالة عن الغائبين. وكل ذلك مبان تتكون منها العبارة، يضاف إليها صيغة «يفعل» بكسر العين، أما اللفظ المصوغ على مثال هذه الصيغة فهو ينتمى إلى المعجم ويسمى «الكلمة». ثم إن نمط الجملة الاسمية مبنى ومثله مبنى الفعلية ومبنى المثبتة والمنفية والمؤكددة والاستفهامية، إلخ..

٢- **المعنى الوظيفي** : اعترف النحاة بثلاثة أنواع من المعاني أكبرها المعنى المفيد، وهو معنى الجملة، ثم المعنى المفرد، وهو معنى الكلمة، وأشاروا إلى معنى ثالث ربطوا به الشبه المعنوي، وقالوا: «هو معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف». فإذا توسعنا في فهم هذا المعنى العام لنشمل به المعاني التي نسيناها منذ قليل إلى طوائف المباني، حصلنا على مفهوم المعنى الوظيفي.. ذلك بأن كل ما نسب إلى المباني المذكورة من المعاني هو في واقع الأمر وظائف تؤديها هذه المباني في السياق، فالافتعال والتنييه والتوكيد والاستقبال والغيبة والمضارعة والطلب والمطاوعة والاتخاذ والخطاب والغيبة والإثبات والنفي والتوكيد والاستفهام، كل أولئك معانٍ وظيفية تؤديها المباني، بسيطة كانت أم مركبة.

٣- **المعنى المعجمي** : هو المعنى المفرد الذي للكلمة خارج السياق في حال إفرادها، وهو يعد ثمرة لتضافر اشتقاقها وصيغتها الصرفية. وإذا كانت الصيغة الصرفية إحدى ركيزتي المعنى المعجمي، كان المعنى الوظيفي المنسوب إلى الصيغة عنصراً من عناصر المعنى المفرد للكلمة. فإذا التمسنا المعنى المعجمي لكلمة «قاتل» كان المعنى الوظيفي المنسوب إلى صيغة «فاعل» عنصراً من المعنى المعجمي لكلمة «قاتل»، أما العنصر الآخر فيأتي من أصولها الثلاثة: القاف، والتاء، اللام، وهو العنصر المشترك بين جميع مشتقات هذه المادة على اختلاف صيغها الصرفية، فكل كلمة من

مشتقات هذه المادة تحمل فى طيها قسطا من العطاء الدلالى للأصول الثلاثة المذكورة، ثم تختلف عن أخواتها بحكم الصيغة، ويمكن تمثيل ما تقدم على النحو التالى:

### منابع المعنى المعجمى للفظ «قاتل»



وإنما قلت «جرثومة معنى الحدث» ولم أقل «الحدث» أو «معنى الحدث». لأن معنى الحدث هو معنى المصدر، أما الأصول الثلاثة فتكتب مفرقة لتصبح من العموم، بحيث تندرج تحتها المشتقات جميعا، ومنها المصدر الذى لا يصلح بخصوصيته الدلالية على الحدث أن يكون أصلا عاما للاشتقاق.

٤- القرينة اللفظية : هى عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك. ومثل هذه القرائن كمثال معالم الطريق التى يهتدى بها المرء إلى المكان الذى يقصده، وتختلف القرائن باختلاف اللغات، وفى العربية من القرائن اللفظية قرينة البنية والإعراب والربط والرتبة والتضام، وفيها فوق ذلك كبرى القرائن اللفظية، وهى قرينة السياق. ولاتدل واحدة من هذه القرائن بمفردها على المعنى النحوى، وإنما يتضح المعنى بعصبة من القرائن المتضافرة، فمثلها فى تضافرها على تحديد المعنى النحوى مثل ما يهتدى به الطبيب إلى تحديد نوع المرض، فهو لا يكتفى لتعيين المرض بالاستدلال عليه، بالحمى أو صفرة الوجه أو الغثيان أو الرعشة فقط. وإنما يضم بعض ذلك إلى بعض، وقد يضيف إليه اختبارات وتحليلات أخرى واستفسارا عن تاريخ المرض، إلخ. والفاعل مثلا لا يعرف بالرفع فقط وإنما يعرف به وبالاسمية والتأخر عن الفعل وكون الفعل مبنيا للمعلوم، وما يصحب ذلك من قرينة معنوية هى دلالة هذا الاسم على من فعل الفعل أو قام به الفعل (أى على من تحقق الفعل بواسطته).

٥- **القرينة المعنوية** : هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد التي هي نسبة عنصر الحدث الذي في معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله أو واسطة وقوعه أو محل وقوعه، وذلك كالذي في قام زيد ومات عمرو وانكسر الإناء، وزيد قائم وعمرو هالك والإناء منحطم، أو مكسور وعلاقة التعديّة تقوم بين الفعل ومفعوله الذي وقع عليه الحدث، وهي قيد يخصص نسبة الحدث إلى من أسند الحدث إليه فقولنا «قرأ زيد» إسناد للقراءة إلى زيد على وجه العموم، فإذا قلنا «قرأ زيد الدرس» خصّصنا القراءة بالدرس وسكتنا عن كل مقروء آخر. ومثل ذلك علاقة المصاحبة للمفعول معه وعلاقة الغائيّة للمفعول لأجله والظرفية للمفعول فيه والملابسه للحال والإخراج للاستثناء، وهلم جرا فإذا سمع السامع الجملة أو قرأها القارئ فأدرك العلاقة بين عناصر الجملة (كإدراك ما إذا كان المصدر في «وَدَعْ أَذَاهُمْ» (الأحزاب ٤٨) مضافا إلى فاعله أو إلى مفعوله)، كانت العلاقة التي أدركها قرينة على المعنى النحوي المراد من الجملة، وقد أشرنا منذ قليل إلى أن هذه القرائن المعنوية تتضافر مع القرائن اللفظية فيتضح المعنى بمجموع ما تتضافر من القرائن، ويرجع إدراك هذه القرائن المعنوية في العادة إلى وضوح قرينة السياق.

٦- **قرينة السياق** : وهي ما يكتنف السياق من قيود تركيبية، أو أشراف إفادة أوهما معا. ونضرب لذلك مثلا قول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك      وإن مالك كانت كرام المعادن

إذ المعروف أن من معاني «إن» أن تكون نافية أو شرطية، أو مخففة من الثقيلة؛ فأى ذلك هو معناها في هذا البيت/ لو جعلناها نافية لورد التناقض على البيت، لأننا عندئذ ندعى للشاعر أنه مدح قومه في الشطر الأول وهجاهم بالشطر الثاني. ولو جعلناها شرطية لورد عليها اعتراض من جهة التركيب، واعتراض من جهة المعنى. فأما من حيث التركيب، فلو جعلناها شرطية لتحتّم بعدها تقدير فعل محذوف وجوبا لا يتحتّم تقدير مثله على المعنى الآخر (أى تخفيف إن)، والأصل أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وأما الاعتراض من جهة المعنى،

فالبيت على معنى الشرطية يشبه قولنا «زيد منصف إن عدل» وهو معنى فاسد لأن هذا الشرط يحتمل أحد معنيين: أحدهما الغائية بمعنى «زيد منصف حتى إن عدل»، والثاني هو العنادية بمعنى «زيد منصف على رغم عدله»، ولما كان الإنصاف هو العدل وكان الشيء لا يصلح غاية لنفسه ولاضدا لها كان المعنى فاسدا. فلم يبق إلا أن تكون «إن» مخففة من الثقيلة، ويكون المعنى «وإن مالكا كانت كرام المعادن». ومثله قول الكميت:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب      ولا لعبا منى ودو الشيب يلعب؟

فقوله «وذو الشيب يلعب» بحكم صورته يصلح أن يكون تركيبا خبريا، ولكنه فى هذا البيت لا يصلح لذلك؛ لأنه ليس من المعتاد ولا من المعقول أن يكون اللعب ديدن ذى الشيب، ولو ادعينا أن الشاعر يقصد بعض ذوى الشيب دون كلهم، وللزم أن تشتمل العبارة على ذكر «قد» فتصير العبارة بهذا «وذو الشيب قد يلعب» وهى ليست مذكورة فى العبارة، فلم يبق إلا أن يكون المعنى على الاستفهام الإنكارى وأن تقدر الهمزة، فيكون المعنى «أو ذو الشيب يلعب»؟

٧- الرخصة : هى تركيب الكلام على غير ما تقضى به القاعدة اتكالا على أمن اللبس(\*) فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخيص، ومرتكز الرخصة ما سبق أن أشرنا إليه من تضافر القرائن؛ لأن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى، لأن غيرها يمكن أن يغنى عنها، فيكون الترخيص بتجاهل التمسك بهذه القرينة. مثال ذلك أن العرب حين قالت «خرق الثوب المسمار» برفع الثوب ونصب المسمار علمت من خلال المناسبة المعجمية (التي هى فرع على قرينة التضام يسمى التوارد)، أن الفعل «خرق» يتطلب المسمار فاعلا ولا يصلح الثوب أن يكون فاعله؛ لأن الثوب لا يكون خارقا للمسمار عقلا أو عادة. فلما أغنت قرينة التضام إلى جانب قرائن أخرى كاسمية الفاعل ورتبته متأخرا عن الفعل، إلخ... أمكن تجاهل دلالة الإعراب على المعنى النحوى، فكان الترخيص بنصب الفاعل ورفع المفعول بعكس القاعدة. والرخصة، كما تقول أصول النحو مرهونة بمحلها، فلا تصلح لأن يقاس عليها.

(\*) اللغة العربية معناها ومبناها.

ووظيفة القول بها الآن تفسير ما نسبه الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه، فلا تبرر بها أخطاء المحدثين.

٨- الأسلوب العدولى : الأصل فى الاستعمال استصحاب الأصل، سواء من حيث المبني أو من حيث المعنى، ولكن العرب درجت على تصحيح حالات معينة من العدول عن الأصل، وأعطتها من الأعتداد بها مارقى بها إلى مستوى الصواب المعتمد على قاعدة. ويلاحظ ذلك أساسا بالنسبة للعدول عن القرائن اللفظية. والفرق بين الرخصة وهذا الأسلوب العدولى، أن الرخصة يعتذر عنها ولا يعتذر عن الأسلوب العدولى، ومن ظواهر الأسلوب العدولى مايلى.

١- البنية يعدل عنها بواسطة النقل - والنيابة - وتسخير اللفظ لتوليد المعنى - والتضمين.

٢- الإعراب ويعدل عنه بواسطة إعراب الجوار

٣- الربط ويعدل عنه بواسطة الالتفات - والتغليب - وحذف الرابط.

٤- الرتبة ويعدل عنها بواسطة التقديم والتأخير.

٥- التضام ويعدل عنه بواسطة الحذف - والزيادة - والفصل - الاعتراض - وتجاهل الاختصاص.

٦- المعنى الأصلى ويعدل عنه بواسطة المجاز.

فالعرب لاتخطىء واحدا من هذه الأساليب وإن كانت كلها عدولا عن أصل.

٩- تعدد المعنى بحسب الأصل : وهذا المعنى إما أن يكون وظيفيا أو معجميا أو تركيبيا، والفرق بينه وبين النقل أن تعدد المعنى لايلزم معه التحول من قسم من أقسام الكلم إلى قسم آخر، كما لا يلزم فيه تغير الموقع ولا شروط التركيب. مثال تعدد المعنى الوظيفى مانراه فى معانى حروف الجر وحروف العطف ونحوهما، ثم مانراه من تعدد معانى الصيغ الصرفية كفاعل التى تصلح لوصف الفاعل. والصفة المشبهة، وفعل التى تصلح اسما كسرير ومصدرا كزئيز ووصفا كبخيل، وأفعل التى تصلح للتفضيل وللصفة المشبهة، وكذلك «إن» التى تصلح للنفى والشرط، ولأن تكون مخففة من الثقيلة، ولكنها تظل حرفا فى كل الحالات، وأما تعدد المعنى المعجمى

فيتضح عند النظر فى المعاجم، إذا لا تكاد تجد كلمة ذات معنى واحد لاتعداه، فقد يأتى تعدد معناها عن طريق تطور الدلالة عبر القرون والاحتفاظ بالمعنيين القديم والحديث، وقد يأتى من اختلاف استعمالها باختلاف القبائل وإهمال الرواة لنسبة كل استعمال إلى قبيلة خاصة، وقد يأتى التعدد من استعمال الكلمة حيناً بالخروج بها عن معناها الأصلى إلى معنى مجازى، ثم اشتها ذلك المجاز وجريانه فى الاستعمال حتى يصبح معنى حقيقياً آخر للكلمة. وكلا النوعين من تعدد المعنى، إنما هو من قبيل الاقتصاد اللغوى، إذ تعدد اللغة إلى تسخير مبانها المتناهية المحدودة العدد، بحيث تفى بمطالب المعانى غير المتناهية التى لا حدود لأعدادها فتسعى تعبيراً صحيحاً وتعبيراً بليغاً. انظر مثلاً إلى معانى «قام» وتأمل اختلافها فى نحو: قام زيد - قام به الفعل - قامت القيامة - قام الليل وصام النهار - قام الله على كل نفس بما كسبت - قام له الأمر - قام ميزان النهار - قام قائم الظهر - قام الحق - قام الوالى للأمر - قام المتاع، إلخ. أما تعدد معنى لنمط التركيبى فمثاله: «بارك الله فىك» أو يصلح للثبات والدعاء وكذلك «ما هذا» يصلح للاستفهام الطلبى والانكارى ونحو «المطلقات يتر بحن بأنفسهن ثلاثة قروء» وهو يصلح للخير والطلب إلخ.

١٠- **تعدد المعنى بحسب النقل** : أحدى طرق تعدد المعنى الوظيفى، وهو صورة من صور العدول عن الأصل فيما يتصل باستعمال البنية ومعناها فى اللغة، إذ تخرج البنية عن استعمالها الأصلى إلى استعمال آخر لم ينسب لها فى تقسيم الكلم فيتعدد معناها الوظيفى. مثال ذلك الظروف المتصرفة التى هى أسماء بحكم تقسيم الكلم، ولكنها نقلت إلى استعمال الظروف، وكذلك الأفعال الناسخة التى نقلت من الفعلية إلى استعمال الأدوات، ومن ذلك أيضاً الأسماء الجامدة التى تستعمل استعمال المشتق، كما فى قولنا «زيد رجل» أى متصف بالرجولة، إذ وضع لفظ «رجل» موضع لفظ «متصف بالرجولة»، ولذا قالوا فيه إنه مؤول بالمشتق، ومنه ما الاستفهامية التى نقلت إلى معنى التعجب، ومنه الظروف والموصولات التى نقلت إلى استعمال أدوات الاستفهام والشرط نحو أين، ومتى، وأيان، وحيث، وإذا، وإذا، ومن، وما، وأى، إلخ. ويلاحظ فى نقل المبنى من استعمال إلى آخر إما تغيير الموقع تقدماً أو تأخيراً، وإما تغيير شروط التضام، أو تغيير المعنى الوظيفى. فالأول كما فى الظروف التى نقلت إلى الشرط والاستفهام، إذ تحولت إلى موقع

الصدارة فى الجملة، والثانى نحو ما التعجيبية التى إن لم يتغير موقعها فى الجملة فقد كان من شروطها أن يليها «أفعل»، والثالث نحو الأسماء والإشارات التى فقدت الاسمىة أو الإشارىة عند نقلها إلى الظرفىة.

\* \* \*

وتقع هذه الطبعة من الكتاب فى جزئىن يختلفان إلى حد ما من حيث الطابع. فأما الجزء الأول فىدور حول الجانب التركيبى من الكلام على حين يدور الجزء الثانى حول الجانب المفهومى والأسلوبى. وواضح أن الجانب التركيبى عرفى واجتماعى وأن الجانب الأسلوبى فردى مخالف لأصول الاستعمال. من هنا نجد فصول الجزء الأول تدور حول القرائن والنمط التركيبى والصحة وغير ذلك جوانب العرف اللغوى ونجد الجزء الثانى يشتمل على فصول تدور حول مفاهيم مثل الكتابة والمسافة والعدول والمقاصد الأسلوبىة وأساليب التوجيه والجانب الخلفى وأساليب الدعوة وتحكيم النص فى صدق الدعاوى ومضامين السور وبعض قصص الأنبياء فى القرآن الكريم.

هذا وأدعوا ربى عز وجل أن يجعل جهدى فى هذا الكتاب خالصا لوجهه وأن يجزنى بالصواب إحسانا وبالخطأ غفرانا وأن يجعل هذا الجهد فى ميزان حسناتى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم اللهم آمين.

والله ولى التوفيق،

أبوهانىء

د. تمام حسان